أقليات سوريا على خط النار... إنذار أوروبي يطفو بين الكلمات

ادان البرلمان الأوروبي، اليوم الجمعة، بشدة الهجمات المتكررة التي تتعرض لها الأقليات الدينية في سوريا، مطالباً بفتح تحقيقات مستقلة لمحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

وأعرب النواب الأوروبيون في قرار مشترك، عن:"قلقهم العميق إزاء تصاعد العنف الطائفي في البلاد، وخصوصاً الهجوم الذي وقع في 22 حزيران واستهدف الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية للقديس إلياس، والذي أسفر عن مقتل "25" شخصاً وإصابة أكثر من "60" آخرين".

وأشار القرار إلى أن:"جماعة إرهابية جديدة تُدعى "سرايا أنصار السنة" أعلنت مسؤوليتها عن التفجير"، مؤكداً، خطورة هذا التطور وضرورة التصدي له.

وطالب البرلمان الأوروبي السلطات السورية:"باتخاذ خطوات عاجلة لتحسين الإجراءات الأمنية وحماية دور العبادة"، داعياً إلـ:"ترميم الكنيسة المستهدفة وتوفير الدعم الكامل لضحايا الهجوم وذويهم".

وشدد النواب على، ضرورة إجراء تحقيق سريع وشفاف في الاعتداءات الأخيرة، وضمان محاسبة مرتكبيها ومن سهلوا وقوعها، مع التأكيد على أهمية احترام حرية الدين وحماية جميع مكونات المجتمع السوري.

وبين النواب الأوروبيون أن:"أحداث العنف التي اندلعت في آذار الماضي في الساحل السوري، وأودت بحياة أكثر من "1200" مدني، إضافة إلى مقتل أكثر من عشرة مدنيين، في منطقتي جرمانا وصحنايا بريف دمشق، خلال اشتباكات وقعت في نيسان الماضي".

وأكد أن:"هذه التطورات تهدد التعايش المجتمعي في سوريا وتزيد من هشاشة وضع الأقليات الدينية، ولا سيما المسيحيين".

وجدّد البرلمان الأوروبي، دعمه للعملية الانتقالية في سوريا، داعياً إلى:"مسار سياسي قائم على احترام حقوق الإنسان، يشمل العدالة الانتقالية والحكم الشامل ومكافحة الإفلات من العقاب".

واقترح النواب:"إنشاء صندوق أوروبي خاص بإعادة إعمار سوريا، بشرط إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات، وبالتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية".

وطالب النواب الأوروبيون المفوضية بتنظيم (مؤتمر الحوار من أجل سوريا) في أقرب وقت، بمشاركة فاعلة من المجتمع المدني السوري.

وكما أكد القرار الأوروبي على:"ضرورة احترام وحدة الأراضي السورية"، ودعا إلى:"مواصلة الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، خصوصاً في مخيمي الهول وروج، حيث ما تزال أوضاع آلاف النساء والأطفال موضع قلق كبير، وإلى الإبقاء على العقوبات ضد منتهكي حرية المعتقد في سوريا، مع فرض تدابير أكثر استهدافاً ضد المسؤولين عن الجرائم الطائفية".